الأهرام

□ مصر تطلب إيضاحات عن الموقف الاسرائيلى

□ حل المسألة إما بالتفاوض أو التحكيم أو اللجوء للامم المتحدة

الأمن او الجمعية العامة وعرض الانتهاكات التى حدثت والمطالبة بتوقيع عقوبات على اسرائيل لمخالفتها القانون الدولى.. ويمكن للجمعية العامة أن تصدر توصيات كعدم التعامل مع اسرائيل ويمكن ايضا لمجلس الأمن أن يصدر قرارات يوقع بموجبها - وفى اطار تطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة - عقوبات متدرجة كقطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية.. وهى كلها افتراضات نظرية يستبعد تطبيقها..

- ومن المعلوم ان اسرائيل التى ارتكبت هذا الجرم هى التى استطاعت ان تتحدث باستمرار عن التعذيب الذى لحق باليهود فى الحرب العالمية الثانية واستطاعت أن تحصل على تعويضات هائلة من المانيا.. وفى كثير من الاحيان لم تكن عمليات التعذيب موثقة.. وبالغت اسرائيل - فى اعتقادى - فى عمليات التعذيب التى تعرض لها اليهود وحصلت على تعويضات هائلة من الدول.

ويخلص د. شهاب من ذلك انه من وجهة نظر القانون الدولى انه حين تثبت المخالفة فإن المسئولية الدولية لإسرائيل عن هذه الاعمال المخالفة وتترتب عليها فى ان تسوى مسئوليتها وديا من خلال مفاوضات او تحكيم او من خلال

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

محكمة عدل وغالبا مايكون فى شكل تعويض مادى.

رأى عسكرى

وحول الرؤية العسكرية لهذه القضية يعقب اللواء بحرى محسن حمدى رئيس وفد مصر فى مباحثات طابا ورئيس اللجنة العسكرية المشتركة للاشراف على انسحاب اسرائيل من سيناء ورئيس جهاز الاتصال بين مصر واسرائيل والشاهد الرئيسى لقضية طابا أمام لجنة مشارطة التحكيم بجنيف:

بمجرد وقوع فرد عسكرى فى الأسر لابد من الحفاظ على حياته وان توفر له الرعاية الكاملة ولا يرغم الاسير على الادلاء باية معلومات اكثر من رقمه ورتبته... ويجب أن يسمح للصليب الاحمر بزيارته..ولا يصح قتل الاسير حيث انتهى موقف القتال باستسلامه ووقوعه فى الأسر.. ويعتبر قتله وهو فى الأسر قتلا عمدا يخضع للمساءلة ولا يتفق مع اخلاق الفروسية. ويشير اللواء محسن حمدى إلى أن ماذكر من قتل الأسرى لعدم تمكن الجانب الاسرائيلى توفير حراسة كافية للأسرى بان ذلك عذر واه .. وكلام غير مقبول .. إذ بمجرد وقوع الفرد فى الأسر لابد أن يطلب من القيادة الأعلى الدعم إذا لم يكن متوافرا.. واذا تم الأسر فى الخطوط الأمامية ينقل الأسير إلى القيادة التالية التى ترفعه بدورها إلى القيادة الأعلى حتى يصل إلى القيادة العامة ولا يسمح ببقائه فى المواقع الامامية إذ ان وجوده فى المواقع الامامية يعطل الجماعة.

ويضيف ان هذا موضوع يجب عدم التهاون عن الكشف عن ملابساته من قبل الجهات المختصة.

ويسوق اللواء حمدى تجربة التعامل مع الأسرى حيث خاض بنفسه تلك التجربة عام ١٩٦٧ حين أسرت مصر ١٢ فردا: ٩ بحريين كانوا على الغواصة «تانين» الاسرائيلية التى اخترقت المياه الاقليمية للاسكندرية للقيام باعمال تخريبية والقى القبض عليهم كأسرى حرب وتمت المحافظة على حياتهم وسمحنا للصليب الاحمر بزيارتهم حتى تدخل أمين عام الامم المتحدة جونار يارنج للافراج عنهم وتمت عملية مبادلة الأسرى . ويضيف: وكان هناك ٣ افراد آخرين وقعوا بالأسر فى مجرى قناة السويس حيث كانوا يجوبون مياه القناة تنفيذا لما أعلنه وزير الدفاع انذاك موشى ديان عن أن مياه القناة تقسم بالتساوى بين مصر واسرائيل وانزلت زوارق مطاطية ترفع الاعلام الاسرائيلية مستفزة إيانا ولم نقبل بذلك وتربصنا بهم واسرنا ٣ منهم.

ويوضح اللواء محسن حمدى: أنه كان أحد الذين قاموا بنقل الأسرى حتى الاسماعيلية بالقطرة ليعودا إلى الضفة الشرقية.. وتسلمنا فى المقابل اسرانا.

وفى حرب ١٩٧٣ قامت مصر بنشر صور الاسرى الاسرائيليين بالسجن الحربى وتم اصطحاب الطيار شاك ياجورى - وهو مدير فنادق اسرائيل - لرؤية معالم القاهرة وتجول بين الجماهير ولم يتعرض لأى اعتداء ولم يوقع عليه أى تعذيب حتى تم تبادل الأسرى وذلك وفق تعاليم القانون الدولى والاعراف المعمول بها.

وينتهى تعقيب اللواء محسن حمدى..

ويبقى علينا - بعد أن اتضحت أمامنا سبل معالجة الموقف - ان ننتظر النتائج التى ستسفر عنها الاتصالات مع اسرائيل، ويبقى عليها ان تعطى ردا مناسبا. يرقى لمستوى المسئولية وعلاقات السلام القائمة بينها.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية